Document: EB 2020/129/R.23/Add.2
Agenda: 8(c)
Date: 6 Mai 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

ورقة النهج: الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية في سياق نموذج العمل الجديد في الصندوق

ضميمة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Benjamin Powell
مدير وأمين الخزانة
شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2251 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.powell@ifad.org

مالك الساحلي
كبير الموظفين الماليين الإقليميين
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

للعلم

أولا - تعليقات من البرازيل

1- **تود البرازيل أن تشكر الصندوق على صياغة هذه الورقة، التي تعطي منظورا واسعا عن الإمكانيات التي ينطوي عليها الإقراض للكيانات دون الوطنية، والتي تثير عوامل هامة بشأن المخاطر.**

2- **وعلى وجه الخصوص في الوقت الحالي الذي يشهد جائحة كوفيد-19، تصبح هذه المبادرة أكثر أهمية، حيث تميل المشروعات التي يكون فيها المنفذون أقرب إلى المستفيدين إلى تحقيق آثار أكبر وأسرع. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك الكيانات دون الوطنية معلومات أحدث عن الوضع الحقيقي لسكانها، مما يضيف قيمة أكبر للعمليات. ولذلك، يمكن أن يمثل الإقراض للكيانات دون الوطنية فرصة لزيادة عدد المقترضين المؤهلين مع بقاء التركيز على التصدي للفقر بين المنتجين الريفيين على نطاق صغير على أساس البيانات عالية الجودة والانخراط الأوثق.**

3- **وكما أُبرز في الوثيقة، نشدد على أن تبقى القواعد المتعلقة بالضمانات السيادية هي نفس القواعد المطبقة على المشروعات الموافق عليها لكل من الحكومات الوطنية ودون الوطنية. وبالتالي، لن تزيد المخاطر المالية بسبب هذه المسألة بالذات.**

4- **وتود البرازيل أيضا أن تؤكد على موضوع الإقراض لمصارف التنمية الوطنية. فنحن نرى أن هذه الكيانات يمكن أن تزيد التمويل وتعزز نتائج العمليات. ففي وقت يشهد شح الموارد في جميع أنحاء العالم، ووفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة للصندوق، تعتبر زيادة الموارد للمشروعات أمرا أساسيا لزيادة الأثر على نطاق واسع.**

5- **وفيما يتعلق بالخيارات القانونية التي عرضها الصندوق ليكون تطبيق هذا المقترح ممكنا، فإن البرازيل تدعم إدارة الصندوق وترى أن أفضل خيار هو تعديل الاتفاقية وتقديم التعديل إلى مجلس المحافظين في عام 2021، نظرا لأن هذا الخيار يعطي شرعية أكبر للعملية.**

6- **وأخيرا، نفهم أنه تم الرد على الأسئلة والمطالب التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى بشكل صحيح في ورقة النهج ومن جانب الإدارة. وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى تنويع حافظة استثمارات الصندوق، فإننا نقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق ورؤيته المباشرة.**

الرد

7- نؤكد أن الإقراض لمصارف التنمية الوطنية يمكن أن يكون خيارا مناسبا في البلدان التي تتمتع فيها هذه الكيانات بسجل مالي قوي مدعم بتصنيف ائتماني وإقراض قائم من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف.

ثانيا ـ تعليقات من الأرجنتين

-8 **نود أن نشكر الإدارة على الوثيقة. ونرى أنه لا تزال هناك نقاط تتطلب المزيد من التحليل والعمل.**

-9 **أولا، من المهم النظر إلى الأثر الذي يمكن أن يحدثه إقراض الكيانات دون الوطنية على التصنيف الائتماني للصندوق. فمن المحتمل أن يتأثر التصنيف الائتماني سلبا إذا كانت هناك مشاكل في نظام الضمانات الخاص بهذا النوع من القروض.**

-10 **وثانيا، كما تشير الإدارة، ينبغي أن يتعامل الصندوق مع الكيانات دون الوطنية فقط إذا كانت مدعمة بضمان سيادي صريح ويفي بمعايير الصندوق فيما يتعلق بقابلية إنفاذه.**

-11 **وثالثا، ستتطلب هذه العمليات تغييرات قانونية في اتفاقية إنشاء الصندوق أو تفسيرا واسعا للبند 1 (أ) من المادة 11.**

-12 **ورابعا، في ضوء تعقيد هذا النوع من الإقراض فإنه لا يمكن أن يكون موحدا لجميع البلدان. وينبغي أن يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة عضو.**

-13 **وخامسا، نود أن نسمع المزيد من الإدارة عما يمكن أن تكون مخاطر إقراض الكيانات دون الوطنية بدون ضمانات سيادية، لكل من الصندوق والبلد الذي ينتمي إليه الكيان دون الوطني.**

-14 **وفي الختام، فإننا نطلب مواصلة دراسة الموضوع والنظر فيه. وينبغي أن يتضمن التحليل المستقبلي نتائج وآثار تجارب الصندوق السابقة في الإقراض للكيانات دون الوطنية، والتي تُنفذ، وفقا للوثيقة، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، ينبغي التركيز على أثر ذلك على التصنيف الائتماني والوضع المالي للمؤسسة.**

الرد

-15 تشير إدارة الصندوق إلى أنه على الرغم من وجود تجارب محدودة للغاية في مجال الإقراض دون الوطني، فإن هذه التجربة إيجابية في الأساس، كما أشير بالفعل في الوثيقة وفي أحد ردودنا على الأسئلة السابقة المقدمة من الأعضاء، ولكننا سعداء بتقديم مزيد من المعلومات حسب الاقتضاء.

ونحن نرى أن الأثر على التصنيف الائتماني للصندوق لن يكون كبيرا طالما لا يزيد الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية زيادة مطردة. كما أن التقييم الفردي لأي طلب إقراض سيكون أساسيا لتجنب زيادة المخاطر المالية. وعلى الرغم من أنه سيجري تقييم ملامح ائتمان الكيان دون الوطني بشكل منفصل، من المهم ملاحظة أنه لن يجري إقراض هذه الكيانات إلا بدعم من ضمان صريح من الحكومة، التي ستتحمل في نهاية المطاف مخاطر التخلف عن السداد. ولذلك، سيقوم الصندوق بتقييم الأوضاع المالية للضامن والخصائص المحددة لإطار اللامركزية، من المنظورات المالية والإدارية/القانونية. وسيضمن الصندوق أيضا أن تكون شروط وأحكام الضمانات كافية، بما يتماشى مع العناصر الموصوفة في الإطار.